

مقالة في الاسم و المسمى

ابن السيد البطليوسي

(444 - 521هـ)

د. وليد السراقي

ولد عبد الله بن السيد في شلب (1) سنة 444هـ في الوقت الذي تمزقت فيه تلك البلاد إلى دويلات صغيرة يحكمها ملوك الطوائف الذين لعبت بهم الأهواء الشخصية، وعصفت بأحوالهم المناقسات. ثم انتقل إلى بطليوس (2) فنسب إليها.

وإذا كان هذا التمزق السياسي قد غدا السمة المميزة للعصر الذي ولد فيه ابن السيد فإن ذلك لم يوقف عجلة العلم، ولم يحل دون ازدهاره، ذلك أن هذا التمزق أذكى نار التنافس العلمي بين بلاطات الملوك آنذ، يفاخر بعضها بالعلماء والأدباء الذين ضمتهم، فكان هذا التنافس عاملاً في ظهور علماء بارزين كان ابن السيد واحداً منهم.

عرف ابن السيد بتقدمه في علوم العربية وتبحره في فنونها، حتى كان موثلاً للناس وقيلتهم، إليه يرحلون، وعنه يأخذون، ومن علمه يقتبسون. قال فيه ابن سعيد "أحد من تفخر به جزيرة الأندلس من علماء العربية" (3). وقال المقرئ: "... ومنها نحوي زمانه وعلامته أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، فإن شلباً بيضته، ومنها كانت حركته ونهضته" (4).

تلمذ ابن السيد في أول حياته على يد أخيه أبي الحسن علي بن السيد اللغوي الضابط.

* أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية - جامعة محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

(1) - شلب مدينة إلى الغرب من قرطبة، ذات جمال وبهاء، قال فيها ياقوت: "بلغني أنه ليس في الأندلس بعد إشبيلية مثليها". معجم البلدان (شلب 3: 358).

(2) - بطليوس - يفتح الباء والطاء وسكون اللام وضم الياء - إحدى المدن الكبرى في الأندلس على نهر آنة غربي قرطبة، وإليها نسب غير واحد. معجم البلدان 1: 447 (بطليوس).

(3) - المغرب في حلى المغرب 1: 385.

(4) - نفح الطيب 1: 185. وانظر: هدية العارفين 1: 454، والبلغة: 114، وبغية الرعاة 2: 55، ومعجم المؤلفين 6: 121.

وتلمذ كذلك على المحدث أبي على الغساني، والمقرئ علي بن أحمد بن حمدون البطليوسي، وعاصم بن أيوب البطليوسي، وعبد الدائم القيرواني، وغيرهم.

ثم انتقل إلى بلنسية وطاب له المقام فيها، وذاع صيته في طول الأندلسية وعرضها، وأخذ طلاب العلم يتوافدون إليه، ويحيطون رحالهم بين يديه، وتلمذ له خلق كثير.

خلف ابن السيد -رحمه الله- جملة كبيرة من الآثار، منها: إصلاح الخلل الواقع في الجمل⁽¹⁾، والحلل في أبيات الجمل⁽²⁾، وشرح سقط الزند⁽³⁾، والاقتضاب في شرح الكتاب⁽⁴⁾.

الرسالة:

هي الرسالة الثانية من ثماني عشرة رسالة لابن السيد، شارفت على الانتهاء منها كلها، وستجد طريقها إلى النشر قريباً، بإذن الله.

تقع هذه الرسالة في ست ورقات، تبدأ من ثلث الورقة 16/ب وتنتهي عند وسط الورقة 20/ب، تسبقها رسالة بعنوان "جواب اعتراضات ابن العربي على شرح ابن السيد لديوان أبي العلاء المعري" ⁽⁵⁾ وهي وقف محمد الكفوي على علماء جامع الأزهر وطلبة العلم فيه في رواق الأروام. وهي من محفوظات المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -حماها الله ورعاها -برقم (4325/ف) وقد صورت عن نسخة محفوظة في مكتبة تشسترتي ⁽⁶⁾.

عدد أسطر كل لوحة من لوحات المخطوطة خمسة وعشرون سطراً، في كل سطر 10-12 كلمة.

تبدأ الرسالة بعد -البسملة والصلاة على النبي -بقوله: "مسألة تتصل بهذا الكتاب. قال الفقيه النحوي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطاوسي -رحمه الله -الحمد لله الذي منّ علينا

(1) - نشره محققاً للدكتور حمزة النشريق، الرياض، 1975م.

(2) - صادر بتحقيق الدكتور مصطفى إمام، القاهرة، 1979م.

(3) - طبعه في القاهرة باعتماد لجنة التأليف والترجمة والنشر في دار الكتب المصرية بإشراف د. طه حسين وأحمد أمين.

(4) - صد. ع. الحنة المصرية العامة للكتاب سنة 1981م بتحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد.

(5) - نشرت بتحقيقه في العدد: 15- 16 من مجلة الذخائر، صيف - خريف 1424 هـ / 2003 م.

(6) ذكرت في فهرس المخطوطات المصورة بجامعة محمد بن سعود ص 98 باسم المسائل والأجوبة، والصواب أن كتاب المسائل

والأجوبة غيرها. ولهذا الرسالة نسخ أخرى لم أتمكن من الحصول عليها، وهي:

أ- نسخة في خزانة فيض الله أفندي، في المجموع رقم 2161، وتقع في الأوراق 96 أ/ - 98 أ/، وليس فيها اسم الناسخ ولا مكان النسخ.

ب- نسخة الإسكوريال ، في المجموع رقم (11027) وتقع في الأوراق (134- 137)، وهي مكتوبة بخط مغربي، وفي كل صفحة أربعة وعشرون سطراً.

ج- نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش، رقمها 1440، كتبها بالخط المغربي أحمد بن عثمان ابن هارون اللخمي، وتقع في المجموع رقم 7/361. انظر: فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش، دار الغرب الإسلامي، 1994م.

بالهدى، وأنعم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم: سألتني -أعزك الله بالتقوى، وجمع لك خير الآخرة والأولى، عما كثر فيه خوض الخائضين من أمر الاسم والمسمى". عرض ابن السيد في رسالته هذه لمفهوم الاسم عند علماء اللغة والنحو، وتداخله مع مفهوم كل من المسمى والتسمية. وقسم الرسالة إلى أربعة أبواب، هي:

الباب الأول: في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى.

الباب الثاني: في تبين كيف يصح أن يقال: إن الاسم هو المسمى.

الباب الثالث: في تبين كيف يكون المسمى بمعنى الاسم الذي هو التسمية.

الباب الرابع: في تبين كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى.

وانتهى في بحث المسألة إلى أن الاسم، والمسمى، والتسمية، مفاهيم غير مترادفة، قد تتداخل دلاليًا بضرب من التأويل.

وتنتهي الرسالة بقوله: "...تمت المقالة في الاسم والمسمى، والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد".

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبي الكريم وآله

مسألة تتصل بهذا الكتاب

قال الفقيه النحوي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطيوسي -رحمه الله:-

الحمد لله الذي من علينا بالهدى وأنعم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم:

سألتني -أعزك الله بالتقوى، وجمع لك خير الآخرة والأولى، عما كثر فيه خوض الخائضين من أمر الاسم والمسمى. وقلت: كيف يصح أن أحدهما هو الآخر. وذلك محال في الظاهر، لأن العبارة غير المعبر عنه باتفاق؟ ولو صح أن يكون الاسم هو المسمى لوجب أن يروى من قال: ماء، ويشبع من قال: طعام، ويحترق من قال: نار، ويموت من قال: سم. كما قال ابن جرار (1):

هيهات يا أخت آل بما غلطت في الاسم والمسمى

لو كان هذا وقيل: سم / مات -إذن -من يقول: سمًا

ولعمري! لقد جرت في القضية، وملت مع العصبية، فإني لا أعلم أحدًا من أصحابنا قال: إن

(1) -لم أعرفه، ولم أؤف على البيتين المذكورين.

العِبَارَةُ هِيَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ، فَيُلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ مَا أُرِدْتُ أَنْ يَقُولُوا. وَإِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ الْأِسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى إِلَى وَجْهِ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ حَسَبَ مَا تَرَاهُ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَتَقِفْ عَلَيْهِ.

وقد تأملت القولين على شدة ما بينهما من التباين والتنافر، فوجدت كل واحد منهما من وجه غير الوجه الذي يصدح منه الآخر، وقسمت الكلام في ذلك على // أربعة أبواب:

الأول: منها أذكر فيه كيف يكون الاسم غير المسمّى. والثاني: أذكر فيه كيف يكون الاسم هو المسمّى. والثالث: أذكر فيه كيف يكون المسمّى هو التسمية. والرابع: أذكر فيه كيف يكون الشيء الواحد مسمّى من جهة وتسمية من جهة أخرى. وأنا أسأل الله العون على ما أنويه، والتجاوز عمّا عسى أن يقع من الخلل فيه، إنه وليّ الفضل ومُسندُه، لا ربَّ غيره.

الباب الأول

(في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى)

هذا النوع أشهر الأنواع الأربعة عند الجمهور، فلذلك قدمنا القول فيه. اعلم أن الاسم الذي يقال: إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية، والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه، وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل: ما اسمك؟ لأنه ليس يريد أن يُعلمه بذاته ما هي، وإنما يلتبس منه أن يُعلمه بالعبارة المعبر بها عنه، المشار بها إلى ذاته، وكذلك قولهم: محوت اسم زيد من الكتاب، وأثبت اسمه في الدُّبُون، فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً، لأنَّ اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها. والاسم والتسمية في هذا الكتاب لفظان مترادفان على معنى واحد، كما يقال: سَيْفٌ، وَحُسامٌ، وَصَمَصَامٌ. والاسم ههنا - وإن كان يفيد ما تفيد التسمية - فبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وذلك أَنَّ التسمية مصدرٌ من قولك: سَمَّيْتُهُ اسْمِيَّه تَسْمِيَةً، فَأَنَا مُسَمِّ، وَهُوَ مُسَمًى. كذلك: سَوَّيْتُهُ أَسْوِيَّه تَسْوِيَةً، فَأَنَا مُسَوٍّ، وَهُوَ مُسَوًى. والاسم ليس بمصدر، لأنه يُرَادُ به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء، كـ "زيد" و"عمرو"، "جَوهر"، و"عَرَض". يدلك على الفرق بينهما أَنَّ التسمية تعمل عمل الفعل والاسم لا يعمل عمل الفعل.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ تَسْمِيَةِ "زَيْدٍ" ابْنَهُ كَلْبًا، كَمَا نَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ قُوَّةِ زَيْدٍ عِيَالَهُ -
بِفَتْحِ الْقَافِ -فَإِنَّ ضُمَمَ "الْقَافِ" لَمْ يُجْزَ، لِأَنَّ الْقُوَّةَ -بِفَتْحِ الْقَافِ -مَصْدَرٌ:

قَاتَهُ، يَقُوْهُ، قُوْتًا. وَالْقُوْتُ -بُضْمٌ// القاف -: الطعَامُ نَفْسُهُ، فَجَرَى مَجْرَى اَلْاِسْمِ فِي اَلْاِمْتِنَاعِ
مِنَ الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِّنْ أَنْوَاعِ اَلْاِسْمِ.

فَمَّا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا) ^(١). يريد التَّسْمِيَّاتِ.

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "لله تسعة وتسعون اسماً، من أحصاها دخل الجنة" (2). ولو

(1) - الأعراف 180. والنظ في الإسراء: 110، طه: 8، الحشر: 24.

(2) - صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط.

كان الاسم -هنا- المسمّى لكان الله تسعة وتسعين شيئاً، وهذا كفرٌ بإجماع.
ومن هذا الباب قول عائشة للنبيّ -عليه السّلام-: "والله -يا رسول الله: ما أهجرُ إلا اسمَكَ" (1).
ومنه قول النابغة:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ (2)

ومنه قول الرجز (3):

سَمِيَّتُهَا إِذْ وَلِدَتْ تَمُوتُ (4)

وقول الآخر (5):

وَسَمِيَّتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ لِرَدِّ قَضَاءِ اللَّهِ فِيهِ سَبِيلُ

ولو كان الاسم -هنا- هو المسمّى، لوجب أن يموتَ مَنْ سَمِيَ "يموت"، ويحيا من سَمِيَ "يحيى".
ومنه قول علي -رضي الله عنه-:
أنا الذي سَمَنْتُ أُمِّي حَيْذَرَةَ (6)
وهذا النوع كثيرٌ في القرآن، والحديث، وكلام العرب، يُغني ما ذكرناه عن الإكثار فيه.

الباب الثاني

(في تبين كيف يصحُّ أن يُقال: إن الاسم هو المسمّى)

اعلم أنه لا يصحُّ أن يقال: إنَّ الاسم هو المسمّى على معنى [أن] (7) العبارة هي المعبر عنه، وأن اللفظ هو الشخص، فإنَّ ذلك محال لا يتصور في الذهن، وإذا ثبت هذا سقط اعتراض من قال:

(1) -مسند أحمد ج2، ص258.

(2) -ديوان النابغة الذبياني: 97، وروايته: ".... يهدي إليّ أبواباً...". والمثبت رواية الأصمعيّ وأبي عبيدة. وزُرْعَة: هو زُرْعَة بن عمرو بن حُوَيْلِد. قال ابن السكيت: "والسّفاهة كاسميًا: اسمُ السّفاهة قبيحٌ، وهي قبيحة كاسميًا".

(3) -يدعى الراجز أبا فرعون، ولم أقف على ترجمة له، وقد ذكره صاحب تاج العروس (موت).

(4) -البيت أحد ثلاثة أبيات في: الجمهرة 2: 16 (ربت، زمت) وتاج العروس (موت) -تموت: امرأة سُمّاها أبوها بذلك.

(5) -البيت لمحمد بن عبد الله بن كناسة الأسديّ، وهو في: الصناعتين: 306، والإشارات والتنبيهات: 290 مع اختلاف يسير في رواية عجزه، ومعاهد التنصيص 3: 208 مع اختلاف في الرواية أيضًا.

(6) -صدر بيت لعليّ -كرّم الله وجهه- وعجزه:

أضرب بالسيف رؤوس الكفرة

والبيت في تهذيب اللغة 4: 410، والصحاح (حذر)، وشرح ديوان الحماسة: 115، 297، 407، 611، 642، 869، 1078، والانتصاب: 315، والأمالي الشجرية 2: 152، والروض الأنف 2: 242، والتذيل 1/ 227، ب، ومعجم الخوامع 1: 86، وخزانة الأدب 2: 253، ونتائج التحصيل 2: 768، والدرر اللوامع 1: 86. وصدره في شرح الجمل 1: 189، وشرح الكافية: 2: 43.

(7) -الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط، والسياق يقتضيها.

إنه يلزم من ذلك أن [يحترق] ⁽¹⁾ فَمَنْ قَالَ: نار، ويشبَع من قال: طعام. وصَحَّ أَنَّ الاعتراض جَهْلٌ به من أو مغالطة. ولكن يُقَال: الاسمُ هو المسمَّى على معانٍ ثلاثةٍ منها: ما يجري مجرى المجاز، ومنها ما يجري مجرى الحقيقة.

الأوّل منها: أنّ التي أوجبت وَضَعَ الأسماء على المسمّيات إنّما هي مغيّبها عَنْ مشاهدة الحواس لها، ولو كانت الأشياء كلها بحيث تتركها الحواس لم يُحْتَجْ [إلى] (2) الأسماء.

ولكن لما لم يمكن مشاهدة الأشياء كلها احتاج من شاهدها [شيئاً] (3) // أن يخبر عنه من لم يشاهده، فأوجب ذلك وضع الأسماء باتفاق، أو لمعنى آخر على الخلاف في ذلك فقيل: رجل، وفرس، وحمار، ومحو ذلك. فصارت هذه الأسماء تتوب في تصور المعاني في نفوس السامعين من باب المسميات أنفسها لو شاهدها. فإذا قال القائل: رأيت جملاً، تصور من هذا الاسم في نفس السامع ما كان يتصور من المسمى الواقع تحته لو شاهده. فلما ناب الاسم من هذا الوجه مناب المسمى في التصور، وكان المتصور من كل واحد منهما شيئاً واحداً، جاز من هذا الوجه أن يقال: إن الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل، وإن كنا لا نشك في أن العبارة غير المعبر عنه، فهذا وجه.

والوجه الثاني: أَكْثَرُ مَا يُبَيِّنُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشَقُّ لِلْمِسْمَى مِنْ مَعَانٍ مُوجُودَةٍ فِيهِ، قَائِمَةٌ بِهِ، كَقَوْلِنَا لِمَنْ وُجِدَتْ فِيهِ الْحَيَاةُ: حَيٌّ، وَلِمَنْ وُجِدَتْ فِيهِ الْحَرَكَةُ: مَتَحَرِّكٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَالاسْمُ فِي هَذَا النُّوعِ لَا زَمَّ لِلْمِسْمَى، يَرْتَفِعُ بَارْتِفَاعَهُ، وَيُوجَدُ بِوُجُودِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَيَاةَ إِذَا بَطَلَ وُجُودُهَا مِنَ الْجِسْمِ بَطَلَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: حَيٌّ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: حَيٌّ بَطَلَ أَنْ تَكُونَ بِهِ حَيَاةً؟! وَكَذَلِكَ إِذَا بَطَلَ وُجُودُ الْحَرَكَةِ فِي الْجِسْمِ بَطَلَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: مَتَحَرِّكٌ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: مَتَحَرِّكٌ بَطَلَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ حَرَكَةً. فَيَجُوزُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْاسْمَ هُوَ الْمِسْمَى، وَإِذَا كَانَ يُوجَدُ بِوُجُودِهِ، وَيَرْتَفِعُ بَارْتِفَاعَهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَشْكُ أَنَّ الْعِبَارَةَ غَيْرَ الْمَعْبَرِ عَنْهُ.

والوجه الثالث أَنَّ العربَ قد تَذَهَّبُ بالاسمِ إلى المعنى الواقع تحت التَّسمية، فيقولون: هذا مسمَّى زَيْدٌ، هذا المسمَّى بهذه اللفظة التي هي: الزاي، والياء، والدال.

ويقولون في هذا المعنى: هذا اسم زيد، فيجعلون الاسمَ والمسمى في هذا الباب مترادفين على المعنى الواقع تحت التسمية، كما جعلوا الاسمَ والتسمية في الباب الأول مترادفين على العبارة. وهذا باب طريف⁽⁴⁾ من كلام العرب يحتاج إلى فضل نظر، ويحيى في كلام العرب على ضرر⁽⁵⁾ بين،

(1) -الكلمة مضموسة في الأصل المخطوط، وهي مفهومة من السياق.

(2) الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط، والسياق يقتضيها.

(3) الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط، والسياق يقتضيها. [قلنا: هذا التقدير لا يستقيم هنا، لأن فعل "احتاج" يتعدى إلى، كما فعل المحقق في السطر الذي قبله، ويصحح المعنى إذا جعلنا العبارة: "احتاج من شاهد (شيئاً) أن يغير عنه... الخ — هيئة التحرير].

(4) طمس نصف الكلمة في الأصل المخطوط.

(5) طمس: نصف الكلمة في الأصل المخطوط.

أحدهما: صُرِّحَ فيه بلفظ الاسم حتى بَانَ لمتأمله. والثاني: لم يُصرِّحْ// فيه بلفظ الاسم، ولكنه موجود من طريق المعنى.

فما صُرِّحَ فيه بلفظ الاسم قول ذي الرِّمَّة⁽¹⁾:

كأنَّها أم سَاجِي الطَّرْفِ أَخَذَرَهَا مستودِعَ خَمَرِ الوَغْشاءِ مَرْخومُ
لا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا ما تَخَوَّنَه دَاعٍ يناديه باسمِ الماءِ مَبْغومُ

وصف غزالاً استودعته أمه في الخمر، وهو كل ما يوارى الإنسان من شجر وغيره. والوغشاء: رملة لينة. ومَرْخوم: محبوب، يقال: أرخى عليه رَحْمَتَهُ أي: محبته.

يقول: هو نائم في الخمر، لا ينتبه من النعاس إلا إذا تقفّزته أمه للرِّضَاع فصاحت به: يا ماء، وهو حكاية صوت الظبي. ويعني بالراعي أمه. والبُغَام: صوت الظبي. يقال: بَغَمَتِ الظبية فهي باغمة، والمذعور به مَبْغوم، فتقديره: يناديه بمسمى الماء، أي: بالصوت المسمى بـ((ماء))، فوضع الاسم موضع المسمى، وصارت الفائدة من قوله: يناديه باسم الماء ومن قوله: بالماء واحدة.

وقد بين ذو الرِّمَّة في قطعة أخرى فقال:

فنادى به ماء إذا ثار ثُورَة أصْبَحْ نِوَامَ يَقُومُ وَيُخْرِقُ⁽²⁾

يريد بقوله: ينادي به ماء ما أراد بقوله: يناديه باسم الماء سواء.

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة يصف إبلاً تشرب الماء في الحوض:

تداعين باسمِ الشَّيْبِ في متلِّمٍ جوانبه من بَصْرَةٍ وسِلامٍ⁽³⁾

⁽¹⁾ البيت الأول هو البيت الخامس عشر من قصيدته المشهورة:

أَنَّ تَرَسَّمَتْ مِنْ خِرْقَاءِ مَرَلَةٍ ماء الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومِ

وهو في ديوانه: 386. والبيت الثاني هو البيت الثامن عشر منها، وهو في شرح المفضل: 3: 14، وصدده في بدائع الفوائد 1: 22، وعجيزه في 1: 20 ونسب إلى الأعشى، وهو في كتاب الشعر: 30، والخصائص: 3: 29، والإفصاح: 81، والإيضاح في شرح المفضل: 1: 418، والشيرازيات 150/ب. الساجي: الساكن. أَخَذَرَهَا: حبسها مع ولدها. شَبَّ المرأة بطيبة أقامت على ولدها وتركَّت الألفها. يَنْعَشُ: يرفع. تَخَوَّنَه: تعاهد.

⁽²⁾ ديوان ذي الرمة، ق 13، ب 39، ص: 482، ورواية الديوان: ((..... أصبح أغلى نقية اللون أطرقي)). والثبت رواية المخصص: 8: 27، وشرح المفضل: 3: 14، وهو في: كتاب الشعر: 30، وصدده في الخزانة: 4: 345. والأصيح: الغزال الصغير. نادى به ماء: حكى صوت الظبية: ماء ماء. والضمير في

⁽³⁾ ديوان ذي الرمة، ق 33، ص 1070، وكتاب الشعر: 35، والشيرازيات 142/أن 150/ب، وشرح المفضل: 3: 14. والخزانة 1: 151، تداعين: أراد بها الإبل. باسم الشَّيْب: صوت مشافر الإبل عند الشرب. المتلِّم: الحوض المتكسر، البصرة: الأرض الرخوة لا حجارة ولا طين فيها، ويقال لها: كُذَّان. سِلام: حجارة، الواحدة: سَلِمَة

و((شَيْب)): صَوْتُ مُشَافِرِ الْإِبِلِ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ. فَمَعْنَى تَدَاعَتْ بِاسْمِ الشَّيْبِ تَدَاعَيْنِ بِمِثْلِ تَدَاعَى، أَيْ: بِالصَّوْتِ الْمُسَمَّى شَيْبًا.

وقد بيّن الراعي ذلك بقوله:

إِذَا مَا دَعَتْ شَيْباً بَجَنَّبِي عُنْزَةً مَشَافِرُهَا فِي مَاءِ مُزْنٍ وَيَاقِلْ ⁽¹⁾

فصار قول الراعي إذا ما دعت شبيهاً، وقول ذي الرمة تداعين باسم الشيب يرجعان إلى معنى واحد. ومن هذا الباب قول أبيد:

إِلَى الْخَوَلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَذَرَ⁽²⁾

تقديره: إلى الحول، ثم مُسَمِّى السلام عليكما، أي ثم الشيء المسمى سلاماً عليكما. فصارت الفائدة من قوله: ثم ((اسمُ السَّلام عليكما)) مثل الفائدة من قول جرير:

يَا أُخْتَ نَاجِيَةِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ قَبْلَ الرَّحِيلِ وَقَبْلَ لَوْمِ الْعُذْلِ⁽³⁾

[4/أ] فالاسم في هذه المواضع هو المسمّى بعينه، وهما مترادفان على معنى واحد، كما كان الاسم والتسمية في الباب الأول.

وقد تَأَوَّلَ الناس في هذه الأبيات تَأْوِيلَيْن غير التَأْوِيل الذي ذكرنا، أحدهما تَأْوِيل أبي عبدة مَعْمَر بن المثنى⁽⁴⁾؛ وذلك أَنه كان يذهب إلى أن الاسم في هذه المواضع زائدٌ، والتقدير عنده: تَدَاعَيْن بالشَّيْب وداعٍ يناديه بالماء وإلى الحول، ثم السَّلام عليكما. والتأويل الثاني حكاه ابن جني⁽⁵⁾ عن أبي علي الفارسي، وهو أَنه كان يحمل هذه الأبيات على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير عنده يناديه باسم معنى الماء، واسم معنى الماء هو الماء بعينه⁽⁶⁾. وكذلك تَدَاعَيْن باسم الشَّيْب، أي باسم معنى الشَّيْب،

(¹) البيت في ديوان الراعي، ق 57، ب 15، ص 208، وروايته: ((إذا ما دعيت...)) وانظر تخرجه ثمة. وهو في كتاب الشعر: 34، وشرح الفصل 3: 14 من غير نسبة. والشيب: حكاية صوت جذب الإبل الماء.

(2) ديوان لبید، ق 28، ب 7، ص 214، وتأویل مشکل القرآن: 198، وجزا القرآن 1: 16، والخصائص 3: 29، والمنقّل 48، ومعاني القرآن 1: 448، والنصف 3: 135، وتفسير القرطبي: 20: 13، صدره فقط، وشرح المنقّل 3: 13، وبدائع الفوائد 1: 20، وشرح الأشوبق 2: 243، وهم الخوامع 2: 49، 185.

(3) البيت السادس من قصيدة جرير في ديوانه: 939 وروايته: ((يا أم... قبل الرواح...)).

(4) معمر بن المنق، أبو عبيدة: من أئمة اللغويين، ولد في البصرة، قرأ عليه هارون الرشيد شيئاً من كتبه. توفي سنة 209 هـ. الأعلام 7: 272.

(5) الخصائص: 1/ 30. قال ابن جني: ((أبو عبيدة يدعي زيادة ذي واسم، ونحن نحمل الكلام على هناك محذوفاً. قال أبو علي: وإنما هو على حذف المضاف، أي: ثم اسم معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، فكانه قال: ثم السلام عليكما. فالمعنى — لعمري — ما قاله أبو عبيدة ولكنه من غير الطريق الذي أتاه هو منها، ألا تراه هو اعتقاد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء؟!)). وانظر: شرح المفصل 3: 13 — 14.

(6) كتاب الشعر: 33. وجعل أبو علي الاسم هو المسمى من باب الاتساع، لمصاحبته له، وكثرة الملازمة.

واسمُ معنى الشَّيْب هو الشَّيْب بعينه. وكذلك قول لبيد: ثم اسم السَّلام تقديره عنده: ثم اسمُ معنى السَّلام، واسم معنى السَّلام هو السَّلام بعينه، فتأولها أبو عبيدة على أن في الكلام زيادة، وأولها الفارسي أن في الكلام حذفاً، وهو ضدُّ قول أبي عبيدة. والقول يوجب في الكلام حذفاً وهو ضد قول أبي عبيدة، والقول: [الثاني لا يوجب] (1) زيادة ولا حذفاً، فهو أولى بالتأويل. فما يمكن أن يتأول على هذا قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (2)، تقديره: سَبِّحْ مَسْمَى ربك، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ (3)، أي: مسميات (4).

وإنما قلنا: إنَّ هاتين الآيتين يمكن تأويلهما على هذا، ولم نقل: إنه لا يجوز غير ذلك، لأنه يمكن تأويلهما على أن الاسم غير المسمَّى، لأنَّ التسبيح في اللغة هو التنزيه (5)، واسم الله الذي هو عبارة عنه ينبغي أن يُنَزَّه ويكرَّم فلا يذكر في المواضع التي لا يليق ذكره فيها. ويكون التقدير في الآية الثانية إلا [أ] (6) أصحاب أسماء، فحذف المضاف، فهذا هو النوع الذي صرَّحت فيه العرب، [ب] (7) وَضَعُ الاسم موضع المسمَّى. وأما النوع الثاني الذي لم يصرَّح فيه بذكر الاسم إلا أنه موجود من طريق المعنى، فمنه قولهم: ((كتبْتُ اسم زيد))، فليس المراد أنه كتب اسم هذه اللفظة

[4/ب] التي هي الزاي والياء// و الدال. إنما يريد أنه كتب هذه اللفظة التي هي المسمَّى الواقع تحتها، فأقام اللفظة التي هي الاسم مقام المعنى الواقع تحتها، ولا يصح تأويله إلا على ذلك. وإن لم تقل ذلك لزمك أن تجعل للتسمية تسمية، وللعبارة عبارة.

وكذلك قولهم: ((رأيت زيداً))، إنما يريدون رأيت المعنى الواقع تحت هذه اللفظة، وعلى هذا مجرى كلام العرب وغيرهم. فلمَّا كان المسمَّى من هذه الجهة لا سبيل إلى تصويره في نفس مَنْ تخاطبه إلا بواسطة اسمه، جاز من هذه الجهة أن يقال: إنَّ الاسم هو المسمَّى، وإن كان العلم محيطاً بأن اللفظ ليس المعنى الواقع تحته.

(1) — زيادة يقتضيتها السياق، ويبدو أنها كتبت وطمست في التصوير.

(2) — الأعلى: 1. ونقل القرطبي عن ابن عباس والسُّدِّي أن معنى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، أي: عظم ربك الأعلى. وقال: ((والاسم صلة، قصد بها تعظيم المسمَّى)). الجامع لأحكام القرآن 20: 13. وقال أبو حيان في البحر 1: 16: ((وقد تأول السهيلي — رحمه الله — قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾، بأنه أقحم الاسم تنبيهاً على أن المعنى سبِّح ربك واذكر بقلبك ولسانك حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان، لأنَّ الذكر بالقلب متعلِّقه بالمسمَّى المتداول عليه بالاسم، والذكر باللسان متعلِّقه باللفظ)).

(3) — يوسف: 40.

(4) — الجامع لأحكام القرآن 9: 192. قال: ((أي ما تعبدون إلا أصناماً ليس لها من الإلهية شيء إلا الاسم، لأنها جمادات)).

(5) — جاء في تاج العروس: ((التسبيح: التثنية. وقولهم: سبحان الله، بالضم: معناه تزييناً لله من صاحبة الولد..... وقال الزحاج: سبحان في اللغة، تزيه الله عز وجل عن السوء)). التاج (سبح).

(6) — طمس بعض الكلمة.

(7) — مطموسة في الأصل، والسياق يقتضيها.

إِلَى يَوْمِ ذِي آلِ النَّبِيِّ تَطْلَعَتْ نَوَازِعُ مَنْ قَابَسِي ظَمَاءَ وَالنَّبِيِّ⁽⁴⁾

ومثله قول الأعشى:

أي: صبّحهم المسمّون بـ(آل) حسّان.

و مثله قول جمیل:

يريد: المسميات بالنساء، فهذا كله شبيهة بقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (7) أي سَبِّحْ مسمًى هذه اللفظة التي هي الرَّبُّ، ومسمًاهما هو الله [تعالى] (8).

(2) — هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي: نحوي لغوي، قرأ على الفضل الضبي، وسمع كثيراً من أعراب بني أسد وعقيل، وروى عنه ابن الإسكيت ونعلب وغيرهما. ولد سنة 150 هـ وتوفي سنة 231 هـ. البلغة: 222، ترجمة رقم: 318. وانظر: مصادر ترجمته ثمة.

(4) البيت للكميت، وهو في شرح هاشميات الكميت ب19، ص51، واختسب 1:347، والمخصص 16:45، والفصل وشرح الفصل 1:34، 54، 3:12، 15، والخصائص 3:27، وقرائد القلائد 3:112، وخزانة الأدب 4:307، 308، 309، واللسان والتاج (طما، لب، ذو، نسا). ذوو آل النبي: أي العلماء منهم وأصحاب الرأي. وأجاز أبو ريش القيسي أن يكون ذوو آل النبي وصلا للكلام على حد قولهم: هذا ذو رجلي. تطلعت: أشرفت. وقيل: إن المراد يا أصحاب هذا الاسم الذي هو ذوو آل النبي. انظر: تاج العروس (ذو) 40/429.

(6) - البيت في الصحاح: 217 بلا نسبة، والخصائص 3: 27 ونسبه إلى كثير، ونقله محقق ديوان كثير في تخريجه فصيحة على هذا الروي، وقال: ((وهو قد يقع بعد البيت 6)). وليس في ديوانه.

(7) — ستہ قنوجیہا۔

(8) - طمس أكثر الكلمة في الأصل المخطوط.

وقد احتج كثير من أصحابنا - رحمهم الله تعالى - على أن الاسم ههنا المسمى. بقول سيبويه في كتابه: ((وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأُمْتَلَأَ^(١) أَخَذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ))^(٢). وردَّ هذا كثير من المتكلمين وقالوا: هذا الكلام ليس فيه دليل قاطع على ما قالوه، لأنه يمكن أن^(٣) يريد بالأسماء: المسميات، كما قلنا في هذا الباب. ويمكن أن يريد أصحاب الأسماء فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

والذي عندي في ذلك أنَّ سيبويه لا يُنكر أن يكون الاسم هو المسمى من جهة، ويكون غيره من جهة أخرى على ما قدّمنا ذكره. وقد جاء في كتابه الأمران معاً فقال في آخر باب الفاعل الذي لم يتعدّه⁽⁴⁾ فعله إلى مفعول: ((فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليل⁽⁵⁾ على ما مضى، ومالم يمض من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب، والجلوس، والضرب. وليست الأمثلة بالأحداث، وما⁽⁶⁾ تكون⁽⁷⁾ فيه الأحداث ومعنى الأسماء))⁽⁸⁾. فظاهر كلامه هذا أنه أوقع الأسماء مَوقِعَ المسميات، لأنَّ الألفاظ لا يُحدث عنها، ولا تُوصَف، لأنَّ الأحداث تكون منها، فهذا ما قاله في هذا الكتاب. ثم قال في باب⁽⁹⁾ تسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء: ((وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذِكرُ عمرو ونحو هذا. إلا أنَّ هذا يجوز على سعة الكلام كما تقول: جاءت القرية. وإن شئت قلت: هذه عمرو، أي: هذه الكلمة اسم عمرو))⁽¹⁰⁾.

فهذا نصٌ جليٌّ بأنَّ الاسم قد يكون عنده غيرَ المسمّى، فقد ظهر ممّا أوردناه من كلامه أنَّ الاسم عنده قد يكون المسمّى وقد يكون غيرَه على ما تقدّم من قولنا، وبالله التوفيق.

(1) — طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط.

(2) - الكتاب 1: 13 مطموسة في المخطوطة. قال ابن قيم الجوزية: ((..... الاسم غير المسمى. وقد صرح بذلك سيبويه. وأخطأ من أضاف إليه غير هذا وأدعى أن مذهبه اتحادهما. والذي غرر من ادعى ذلك قوله: ((الأفعال أمثلة....)) وهذا لا يعارض نصه قيل هذا، فإنه نص على أن الاسم غير المسمى، فقال: الكلم: اسم وفعل وحرف)) فقد صرح بأن الاسم كلمة فكيف تكون الكلمة هي المسمى والمسمى شخص. ثم قال بعد هذا: تقول شئت زيداً بهذا الاسم كما تقول علمته بهذا العلامة. وفي كتابه قريب من ألف موضع أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى)) بدائع الفوائد 1: 16.

(3) — سقطت الكلمة من الأصل المخطوط.

(4) — في الأصل: ((يتعدى))، والتصحيح عن الكتاب 1: 33.

(5) — في الكتاب 1: 34: ((ذليلة)).

(6) — في الكتاب 1: 34: ((ولا ما يكون)).

(7) — في الكتاب 1: 34: ((تكون منه)).

(8) — في الكتاب 1: 34.

(9) الكتاب 3: 267-280.

(10) — الكتاب 3: 269.

(في تبين كيف يكون المسمّى بمعنى الاسم الذي يراد به التسمية؟)

اعلم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين - فيما أعلمه - أن كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي مصدره على مثال مفعوله قياساً مطرداً⁽⁴⁾، كقولك: انطلق انطلاقاً، ومُنطلقٌ، والمفعول: مُنطلق به، وأدخل إدخالاً ومُدخلاً، والمفعول مُدْخِل، ومَزَقته تَمْزِيقاً ومُزَقاً، وسرَّحته تسريحاً ومُسَرِّحاً.

وقال جرير:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُبَرَّحَى الْقَوَافَى

(1) — طمس الجزء الأخير من الكلمة.

(2) — الألسنة: جمع لسان، ويجمع على ألسنة ولُسن، ويراد به: آلة القول. ويطلق أيضاً اللسان على اللغة، ويجمع على ألسنة. ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾، أي بلغتهم. انظر: تاج العروس (لسن) 113/36.

(3) — طمست الكلمة في الأصل المخطوط.

(4) — الكتاب 4: 95: ((فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضَمُّونَ أوْلَهُ كما يَضَمُّونَ المفعول..... يقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنا ومُدْخِلُنا، ومُصْبِحُنا ومُمْسِئُنا، وكذلك إذا أَرَدْتَ المصدرَ.....)). وانظر: شرح الفصل 6: 33، والخصائص 1: 367.

(5) — النساء: 31. قرأ أبو عمرو وأكثر الكوفيين ((مُدْخَلًا)) بضم الميم فيكون مصدرًا بمعنى الإدخال، ويكون المفعول محذوفًا، والتقدير: وندخلكم الجنة إُدْخَالًا. ويختل كونه بمعنى المكان فيكون مفعولًا. وقرأ أهل المدينة بفتح الميم فيكون مصدر (دخَلَ)، ويشوز أن يكون اسم مكان ويكون منصوبًا على أنه مفعول به، وتقديره: وندخلكم مكانًا كريمًا وهو الجنة. الجامع لأحكام القرآن 5: 161. وانظر: حجة القراءات: 199 — 200، والدر المصون 3: 665.

(6) — يونس: 93، والآية بتمامها: **فَرَوَيْدُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوِّأُ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**.

(7) — سُبَّ 34: 19، والآية بتمامها: ﴿فَقَالُوا: رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَعَلَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾.

(8) — ديوان جريز، ق 19، ب 23، ص 651، وروايته: ((ألم تُخبر بمسرحي))، والكتاب 1: 233، وتخصيل عين الذهب 1: 119، 169، والكمال: 261، والمتنضب 1: 75، 2: 121، والخصائص 1: 367، والأُمالي الشجرية 1: 42، واللسان (جلب). ومُسرحي: تسريحي. قال ابن الشجري: ((.....إذا بناو المُفعل بمعنى المصدر مما جاوز الثلاثة جاوزوا به على صيغة اسم المفعول، فقالوا: أكرمته مُكرماً، ودحرجته مُدحرجاً.... قال جريز: [البيت])). الأُمالي 1: 42. والكمال: 261.

وقال القطامي:

ما اعتاد حبُّ سُلَيْمَى حينَ مُعْتَاد⁽¹⁾

وقال النابغة: [الوافر]

فأضْحَى فِي مَذَاهِنَ بَارِدَاتٍ بُنْطَلَقَ الْجَنُوبِ عَلَى الْخِيَامِ⁽²⁾

وقال آخر: [الطويل].

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ⁽³⁾

ويُروى عن أبي حاتم أنه قال: قرأتُ على الأصمعيَّ شعرَ العجاج فلما انتهيبت إلى قوله:
[الرجز]

..... ترى بليته مسحجاً⁽⁴⁾

ردّ علي فقال: تليته، قلت له: ما قرأت على أبي زيد إلا هكذا. فقال: وما يكون ((مسحج))،
فقلت له: مصدر: فقال: هذا لا يجوز. فقلت له: ألم يقل جرير: [الوافر]

ألم تعلم مسرّحي القوافي؟

فكأنه أراد تقليل ذلك وإنكاره. فقلت له: قد قال الله — تبارك وتعالى: «وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ»،
فسكت، وإنما أوتي الأصمعيُّ من ضعفه في صناعة النحو، فقال على قياس ما ذكرناه: سمّيته⁽⁵⁾،
كما تقول: سوّيت الشيء أسويّه تسويّةً ومسوّى. وتقول: أعجبني مُسمّى ابنك عَمْرًا، كما تقول:
أعجبني ابنك محمدًا، فيكون الاسم والمسمّى والتسمية في هذا الباب ثلاثة أسماء مترادفة على معنى
واحد. ومن هذا الباب قول الشاعر:

(1) — ديوان القطامي:

(2) — ديوانه ق 30، ب 14، ص 161، ورواية الديوان: ((فأضحت الخيام)) — المداهن: مناقع الماء في الصحافة. الجهم: الغيم
الخفيف الذي سقط ماؤه. منطلق الجنوب: ممر ريح الجنوب.

(3) — نسب البيت إلى كل من مالك بن أبي كعب، وإلى ابنه كعب بن مالك، وهو في شعر مالك: 184، وهو في الكتاب: 4:
96. منسوباً إلى مالك بن أبي كعب، وتحصيل عين الذهب بمامش الكتاب 2: 250، وحامسة البحر 42، والأشهاد
والنظائر للخالدين 1: 17، والمقتضب 1: 75، والخصائص 1: 367، 2: 304 — المقاتل: القتال. وشرح الفصل 6:
50، 55، واللسان (قتل).

قال الأعلام: ((الشاهد فيه: (مقاتلاً)، يريد قتلاً فبناه المفعول، ويجوز أن يريد اسم الموضع، لأن المصدر والمكان يجريان على بناء
واحد فيما جاوز الثلاثة)). وانظر: شرح الفصل 6: 55.

(4) — ديوان العجاج، ق 33، ب 79، ج 2: 33، وروايته: ((..... تليته)). وهو في الخصائص 1: 366، والمزهر 2: 375
— 376، واللسان (سحج). الجأب: الغليظ، والتليل: العنق، والليت: العنق أيضاً. مسحجاً: مقشراً، يريد أن عنق حمار
الوحش مقشّرين من كثرة قتاله الحمر الأخرى. انظر الخبر مع بعض التغيير في: الخصائص 1: 366 — 367، والمزهر 2:
375 — 376، واللسان (سحج).

(5) — تفرد ثعلب بحكاية: ((سُوتته)). اللسان (سمر).

فلو كان في ليلى شداً من خُصومةٍ للوَيْتُ أَعْنَاقَ الخصومِ الملاوي^(١)
يريد بالملاوي جمع ((ملوى))، وهو مصدرٌ بمعنى التَّلْوِيَةِ، كقوله: المسمَّى بمعنى التسوية،
وبالله التوفيق.

الباب الرابع

(في تبیین كيف يكون الشيء الواحد مسمًى من جهة وتسميةً من جهة أخرى)

اعلم أن قولنا: اسمٌ، لفظة تجري مجرى الجنس والنوع، لأنها تقع على جميع الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني كجَوْهر⁽²⁾، وعَرَض⁽³⁾، ورجل، وفرس، وزيد، وعمرو. كل واحد من هذه الألفاظ يقال له: اسمٌ، وهو تسمية لما تحته من معنى، فيكون بإضافته إلى الاسم الذي فوقه مسمى، ويكون بإضافته إلى المعنى الذي تحته تسميةً واسماً.

[6/أ] ومثال ذلك قولنا: ((زَيْدٌ))، و((إِنْسَانٌ))، و((حَيٌّ))، فإنَّك تجد الإنسان الذي هو واسطة بين ((زَيْدٍ)) و((الْحَيِّ)) مُسَمًّى إذا كان يقال عليه الْحَيُّ، واسماً إذا كان يقال ((زَيْدٌ))، وتجد ((زَيْدًا)) و((الْإِنْسَانَ)) — وإن كان أحدهما مسمًّى والآخر اسماً له — قد تساويا في أنهما مُسَمَّيانَ لِلْحَيِّ إذا كان (الْحَيُّ) يقال على كل واحد منهما. وتجد الْحَيُّ الذي هو اسم للإنسان، والإنسان الذي هو مُسَمًّى له قد تساويا في أنهما اسمان لزيد، فيجوز من هذه الجهة أيضاً أن يقال: إنَّ الاسم هو المسمًّى على ضربٍ من التَّأْوِيلِ، وإن كان غيرَه من جهة أخرى.

فهذا ما حضرني - أعزك الله - من القول في الاسم والمسمى. أما الثمرة والنتيجة من معرفة الاسم هل هو المسمى أو هو غيره؟ فإننا أضربنا عن الخوض فيه لأن غرضنا في هذه المقالة إنما كان تبين كيف يقال: إن الاسم هو المسمى، وكيف يقال إنه غيره، وأن كل واحد من القولين صحيح. ونحن نحمد الله - تعالى - على نعمه، ونسأله المزيد من قسمه، لا رب غيره، ولا معبود سواه.

تمت المقالة في الاسم والمسمى

والحمد لله رب العالمين، وصلواته على محمد

(1) — تمهذيب اللغة 13: 47، واللسان (سدا) بلا نسبة ونسبه ابن بُرِّي إلى مجنون ليلي وليس في ديوانه، وهو في ديوان قيس بن الملوّح: 313، والتاج (شدا) صدره فقط. وينشد البيت برواية: ((الشدا)) و((الشدا)). قال ابن منظور: ((وأكثر الناس على أنه بالبدال)) — الشدا: أخذ، الشدا: بقية الشيء، أو الشيء القليل. اللسان (شدا). وقال الزبيدي: ((والشدا: ... حدّ كل شيء، لغة بالذال المعجمة أيضاً)). التاج (شدا) 357/ 38.

(2) — الجوهر: الذات والماهية والحقبة، ويطلقه الفلاسفة بمعنى الموجود الذي يقوم بنفسه. ومعنى القيام بنفسه أن يوضح وجوده من غير محل يقوم به. الكليات 2: 161.

(3) — العَرَضُ: معنى زائد على الذات، وهو ما لا يقوم بذاته، وهو الحال في الموضوع فيكون أخص من مطلق الحال. الكلبيات 3: 229-230.

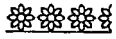
[illegible][illegible][illegible]

المراجع:

- 1 - القرآن الكريم.
 - 2 - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: محمد بن علي الجرجاني (ت 729هـ) - حققه د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، 1977 م.
 - 3 - الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مجمع اللغة العربية، 1985م.
 - 4 - الإفصاح: أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت 487 هـ)، حققه الأستاذ المرحوم سعيد الأفغانسي، ط3، 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - 5 - الاقتضاب في شرح آداب الكتاب: أبو محمد بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ)، حققه مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، البيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م، القاهرة.
 - 6 - الأملالي: ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
 - 7 - الإيضاح: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، حققه د. كاظم بحر المرجان، ط2، 1996م، عالم الكتب، بيروت.
 - 8 - بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، علي بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.
 - 9 - بغية الوعاة: السيوطي (ت 911 هـ)، مط. عيسى البابي الحلبي، 1964، القاهرة.
 - 10 - البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز ابادي، حققه محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.
 - 11 - تاج العروس: المرتضى الزبيدي (ت 1205
 - 12 - تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري، (ت 276 هـ)، شرح السيد أحمد صقر، ط3، 1981م، المكتبة العلمية، بيروت.
 - 13 - تحصيل عين الذهب: الأعلام الشنتمري (ت 476 هـ) بذيل كتاب سيبويه ط. بولاق، 1317 هـ.
 - 14 - تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين، 1964م، المؤسسة المصرية للكتاب.
 - 15 - الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت 671 هـ)، ط1، 1987م، دار الفكر، بيروت.
 - 16 - الخصائص: ابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط2، بلا تاريخ، دار الهدي، بيروت.
 - 17 - حماسة البحترى: ضبطها لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، 1967م، بيروت.
 - 18 - الدرر اللوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان، القاهرة، 1328 هـ.
 - 19 - ديوان العجاج (ت 90 هـ): صنعة د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، 1971م، دمشق.
 - 20 - ديوان الأعشى (ت 7 هـ): شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، ط7، 1983م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - 21 - ديوان جرير (ت 110 هـ): حققه د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، 1969م، القاهرة.

- الإمام محمد بن سعود، الرياض.
- 34 - شرح المفصل: ابن يعيش النحوي ((ت 643 هـ))، عالم الكتب، بيروت.
- 35 - شرح هاشميات الكميت: أبو رياش القيسي ((ت 339 هـ))، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 1، 1984 م.
- 36 - الشيرازيات: أبو علي الفارسي ((ت 377 هـ)) مصورتي عن نسخة شهيد علي.
- 37 - فرائد القلائد: العيني ((ت 855 هـ))، 1927 م، القاهرة.
- 38 - الكامل: المبرد ((ت 286 هـ)) حققه د. محمد الدالي، ط 1، 1986 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 39 - الكتاب: سيبويه ((ت 180 هـ)) حققه عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- 40 - كتاب الشعر: أبو علي الفارسي ((ت 377 هـ)) حققه د. محمود الطناحي، ط 1، 1988 م، مكتبة الخانجي، مصر.
- 41 - الكليات: أبو البقاء الكفوي: ((ت 1094 هـ)) اعتنى به د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، 1981 م، دمشق.
- 42 - لسان العرب: ابن منظور ((ت 711 هـ)) دار المعارف، مصر.
- 43 - مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى ((ت 210 هـ)) حققه د. فؤاد سزكين، ط 2، 1981 م، مؤسسة الرسالة.
- 44 - المحتسب: ابن جني ((ت 392 هـ)) تحقيق عبد الحليم النجار وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386 هـ، القاهرة.
- 45 - المخصص: ابن سيده الأندلسي ((ت 458 هـ))

- 22 - ديوان ذي الرمة ((ت 117 هـ)): شرحه أحمد بن حاتم الباهلي ((ت 231 هـ)) حققه د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية 1972 م، دمشق.
- 23 - ديوان الراعي النميري ((ت 90 هـ)): حققه راينهرت فايبرت، نشر فيسبادن، 1980 م، بيروت.
- 24 - ديوان الكميت ((ت 126 هـ)) جمعه وحققه د. داود سلوم، 1970 م، بغداد.
- 25 - ديوان القطامي ((ت 130 هـ)) حققه د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، 1960 م، بغداد.
- 26 - ديوان لبيد ((ت 41 هـ)): حققه د. إحسان عباس، 1984 م، الكويت.
- 27 - ديوان النابغة الذبياني ((ت 18 ق هـ)): حققه المرحوم د. شكري فيصل، دار الفكر، 1968 م، بيروت.
- 28 - السروض الأنف: السبيلي ((ت 581 هـ)) مطبعة الجمالية بمصر، 1332 هـ.
- 29 - الصناعتين: أبو هلال العسكري ((ت 395 هـ)) حققه علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، 1971 م، مصر.
- 30 - شرح الأشموني ((ت 900 هـ))، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 31 - شرح الجمل: ابن عصفور ((ت 669 هـ)) حققه د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، 1980 م، بغداد.
- 32 - شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي ((ت 502 هـ))، عالم الكتب، بيروت.
- 33 - شرح الكافية: الرضی الأسترابادي ((ت 690 هـ)) تحقيق د. حسن الحفطي وزميله، جامعة



- 51 - المقتضب: المبرد ((ت 285هـ)) حققه محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 52 - المنصف: ابن جني ((ت 392هـ)) تحقيق إبراهيم مصطفى ((ت 1962م)) وعبد الله أمين ط. البابي الحلبي، 1954م.
- 53 - نتائج التحصيل: المرابطي الدلائي ((ت 1090هـ)) حققه محمد الصادق العربي، ليبيا.
- 54 - نفع الطيب: المقرئ التلمساني ((ت 1041هـ))، حققه د. إحسان عباس، ط 1408/ 1988، دار صادر، بيروت.
- 55 - معجم الهوامع: للسيوطي ((ت 911هـ))، دار المعرفة، بلا تاريخ.

- 46 - معاني القرآن: الفراء ((ت 207هـ)) تحقيق أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت.
- 47 - معاهد التنصيص: عبد الرحيم العباسي ((ت 963هـ))، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- 48 - معجم البلدان: ياقوت الحموي ((ت 626هـ))، دار صادر، بيروت.
- 49 - المغرب في حلى المغرب: علي بن سعيد المغربي، حققه د. شوقي ضيف، 1978م، دار المعارف، القاهرة.
- 50 - المفصل: الزمخشري ((ت 538هـ))، دار الجيل، بيروت.



صدر

عن منشورات اتحاد الكتاب العرب

المرأة العربية في منظور الدين والواقع

دراسةجمانة طه